

المشهد السياسي

خطوة أولى على طريق حل أزمة المصارف؟

وحيداً في مواجهة التيار الوطني الذي سيتفرد من الآن وصاعداً في الكلام عن حقوق المسيحيين في الحكومة وفي الدفاع عن مشاريع وملفات عالقة. لكن الجميل، بحسب ما نقلت هذه القيادات، تمسك بموقفه وأصر على الاستقالة وأنه سيبحث في موضوع تصريف الأعمال أو عدمه.

وفيما تضاربت التصريحات الكتابية بشأن وجهة الوزراء بعد الاستقالة، لناحية تصريف الأعمال أو عدمه، حسم وزير العمل سمعان القزّي الأمر بقوله أمس له «الوكالة الوطنية للإعلام» إن الاستقالة سياسية، و«سنبقى نصرّف الأعمال لأن لدينا مسؤولية تجاه الناس، وتصريف الأعمال لا علاقة له بالقرار السياسي». وحصر القزّي صلاحية قبول الاستقالة برئيسي الجمهورية والحكومة معاً، «وبالتالي هناك صعوبة في صدور مرسوم قبول الاستقالة أكانت للكتائب أم لغيرها كما حصل مع الوزير أشرف ريفي، وبالتالي الاستقالة نافذة سياسياً ومعلقة دستورياً».

وكان الرئيس نبيه بري قد ذكر أمام النواب في لقاء الأربعاء أن استقالة وزير الكتائب ستكون قنبلة صوتية إن استمر بتصريف الأعمال. وفي السياق عينه، نشبت أمس حرب بيانات بين التيار الوطني الحر و حزب الكتائب، إذ ردّ مجلس الإعلام في الحزب على بيان تكتل التغيير والإصلاح أول من أمس، مشيراً إلى أنه كان «الأجدي بوزراء التكتل أن يكونوا إلى جانب الكتائب في تعطيل خطة النفايات ورفض استمرار نهج الفساد وضرب البيئة بدلاً من تشويه الحقائق والافتراء على الآخرين، في محاولة يائسة لرفع المسؤولية عن النفس». وذكرت بكفيا البرتقاليين بجلسة 12 آذار 2016 التي قبل فيها عن وزيرها «وزراء المعارضة» لرفضهم الشديد تفاصيل الخطة، وبالتالي «كل ما ورد في مقررات مجلس الوزراء عن أن الخطة أقرت بالإجماع، غير صحيح»، الأمر الذي استدعى تصريحاً من وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب يعد فيه الكتائب بالتوجه اليوم إلى «الأمانة العامة لمجلس الوزراء للاطلاع على محضر الجلسة لتنشيط الذاكرة»، وأعداً الجمهور بموافاته «بما دون فيه».

إشكالية، لا تتعلق بمصير الحكومة، بل بالتمثيل المسيحي فيها، ولا لجهة النصاب، بل لجهة تفرد تكتل التغيير والإصلاح من الآن وصاعداً في التحدث باسم الأحزاب المسيحية الرئيسية فيها. فقد طرحت مصادر سياسية أسئلة عن طبيعة العلاقة التي ستحكم من الآن وصاعداً رئيس الحكومة تمام سلام وممثلي التكتل، ولا سيما التيار الوطني الحر الذي أصبح الممثل شبه الوحيد للقوى المسيحية. وهذا الأمر كان أيضاً مثار استغراب لدى قيادات رئيسية في تيار المستقبل التي نقل عنها استياءؤها من تصرف حزب الكتائب، وقد أبلغت النائب سامي الجميل أن خطوته ستضع «المستقبل»

توقّفت بعض المصارف عن الضغط على زبائن غير مشمولين بالعقوبات

على صعيد آخر، طرحت قضية استقالة وزير حزب الكتائب من الحكومة

المتشدة» في الضاحية ومناطق نفوذه الأخرى كفت عن الاتصال بمودعين لم ترد أسماؤهم على لوائح العقوبات الأميركية، لمطالبتهم بإقفال حساباتهم. فبعض هذه الفروع سبق أن اتصلت بالعشرات من زبائنهم، ومن دون معايير واضحة، لتبلغهم بضرورة «تسكير الحسابات»، ما يعني أن المصارف التزمت، لليوم الثالث على التوالي، آلية العمل التي حددها سلامة وهيئة التحقيق الخاصة، لإقفال أي حسابات الألية تضع صلاحية إقفال حسابات أو تجميدها بيد هيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها حاكم مصرف لبنان، لا بيد المصارف. لكن يبدو أن حزب الله ينتظر خطوات إضافية، قبل القول إن الأزمة قد حُلّت. لا يصرّح قادة الحزب عن «لائحة مطالب»، لكن يبدو جلياً أن فتح باب الحل عنوانه واحد لا ثاني له: «لوائح العقوبات الأميركية غير مقدّسة، وعلى حاكم مصرف لبنان والمصارف إيجاد السبل المناسبة لتجاوزها حيث تدعو الحاجة الوطنية لذلك».

«قنبلة» الكتائب الصوتية!

على صعيد آخر، طرحت قضية استقالة وزير حزب الكتائب من الحكومة

(هيلم الموسوي)



طلب حاكم مصرف لبنان فتح حسابات مصرفية لمؤسسات صحية وتربوية. سبق أن أفضلت حساباتها على خلفية العقوبات الأميركية. خطوة أولى على طريق حل الأزمة التي لا ينهيها سوى تخلي المصارف عن سلوك «تقديس» لوائح العقوبات الأميركية

حتى ليل أمس، لم تكن قد فُتحت خطوط التواصل المباشرة بين حزب الله من جهة، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف من جهة أخرى. الحزب يلتزم الصمت حيال الأزمة التي سببتها المصارف التي قررت تطبيق قانون العقوبات الصادر عن الكونغرس الأميركي واستباقه والمزايدة عليه. و«صودف» أن كتلة الوفاء للمقاومة لن تعقد اجتماعاً لها هذا الأسبوع، وبالتالي فإنها لن تُصدر بياناً. ومن غير المتوقع أن يطل الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله في خطاب علني، قبل مناسبة مرور أربعين يوماً على استشهاد القائد الجهادي مصطفى بدر الدين (يوم الأربعاء المقبل هو اليوم الأربعاء). وبذلك، سيستمر صمت الحزب حيال الأزمة والتفجير الذي تعرّض له المركز الرئيسي لبنك «لبنان والمهجر»، أياماً إضافية. في هذا الوقت، استعادت حاكمية مصرف لبنان بعضاً من صلاحياتها ك«مرجعية» لحل الأزمة التي سببها القانون الأميركي، إذ علمت «الأخبار» أن حاكم مصرف لبنان أوّقد رسولين إلى مؤسستين (واحدة استشفائية وأخرى تعليمية) سبق أن أفضلت حساباتهما المصرفية، طالباً من المسؤولين عنهما فتح حسابات جديدة في مصرف حذده بنفسه (الحاكم). لكن هذه الخطوة لا تعني، بحسب مصادر في 8 آذار، أن الأزمة قد «أصبحت وراءنا»، لكونها تصحيحاً لخطأ ارتكب بحق مؤسسات مدنية لا صلة لها بتمويل حزب الله. إضافة إلى ذلك، لاحظ الحزب أن فروع «المصارف

يثبت التحقيق تورطه. ونقل عن حزب قوله: «لا أتحمّل أن يقال لاحقاً إنه تمت لغلفة ملفات جنائية خلال عهدي».

«صفقة يوسف» يبدو أنها طرحت أيضاً على جهات أخرى. وقد جاء الرد من خلال تكثيف عمل اللجنة النيابية للاتصالات والإعلام برئاسة النائب حسن فضل الله، الذي كرر، باسم من يمثل، رفض تغطية أي مخالفة. وأكد أن اللجنة، كما نواب كتلة الوفاء للمقاومة، سيواصلون العمل داخل المجلس النيابي لجلء كل تفاصيل ملف الاتصالات والإنترنت غير الشرعي. وقال فضل الله إن المقاومة «استمعت إلى تفسيرات وتوضيحات حول احتمال تورط البعض في علاقات اقتصادية أو تجارية أو خلافه مع العدو، وتريد التدقيق في كل تفصيل في هذا الأمر الخطير للغاية».

وفي هذا السياق، لم ينف رئيس الحكومة تمام سلام، احتمال بت الحكومة، خلال وقت قصير، في ملف تعيينات جديدة في قطاع الاتصالات، وسط حديث عن اتجاه لمعالجة الدمج بين منصب مدير الاستثمار في وزارة الاتصالات ومنصب رئيس هيئة أوجيهو، ليصار إلى تعيين شخصين في المنصبين اللذين يتولاها يوسف خلاقاً للقانون. كذلك سيصار أيضاً إلى البت في مصير الفريق المشرف على عمل الهيئة الناظمة للاتصالات. ولم تستبعد مصادر رئيس الحكومة إنجاز الأمر في الأسبوعين المقبلين.

وعلمت «الأخبار» أن معالجة ملف «أوجيهو» لن تقف عند إعفاء يوسف من مهامه، بل سيصار إلى مراجعة كل الملف الإداري لهذه الهيئة ولعدد غير قليل من الموظفين الرفيعي المستوى الذين كانوا يشكلون فريق عمله، والتدقيق في كل ما يقومون به لاتخاذ القرار بشأن مستقبلهم الوظيفي، خصوصاً أن هناك اتهامات لبعض هؤلاء بإخفاء معلومات حول المخالفات الكبيرة في الهيئة خلال السنوات الماضية.

تقرير

«باري ماتش»: إمبراطورية الحريري على حافة الانهيار

قياسي في مدة تسليمها خلال ثلاث سنوات، «لم يسرح المسؤولون جزءاً من العاملين في هذا المشروع الكبير، فوجدوا أنفسهم أمام مجموعة رواتب عالية لا يمكن احتسابها». ويجمع غالبية الموظفين الذين التقطتهم المجلة في الرياض على أن سوء إدارة الحريري هو سبب الأزمة الرئيسي. أما السبب الآخر لانهايار عائلة الحريري، فيربطه هؤلاء بوصف رئيس الحكومة اللبناني السابق سعد الحريري للأمير محمد بن نايف بـ«الجزار». لم ينس بن نايف تلك الإهانة يوماً، ولم يغفر للحريري ما قاله، ومدّ ذلك تدفع شركة الحريري و38 ألف موظف فيها الثمن ربما. والموظفون في حيرة ولا يرون أي حلّ في الأفق، خصوصاً أنهم لا يعرفون كيف ستجنّب إمبراطورية «سعودي أوجيه» الانهيار التام من دون مساعدة مالية من الدولة السعودية.

(الأخبار)

تسديد المساهمات الاجتماعية إلى المصارف الفرنسية، ما دفع موظفي سعودي أوجيه إلى إنشاء جمعية للمعتريين وتعيين محامين بغية تأكيد حقوقهم. ووفقاً له «باري ماتش»، يتشابه وضع سعودي أوجيه الكارثي مع وضع مجموعة بن لادن للبناء التي أسسها والد زعيم القاعدة أسامة بن لادن، والتي توقفت عن دفع رواتب خمسين ألف موظف منذ ستة أشهر أيضاً.

من جهة أخرى، يرفض أحد موظفي شركة الحريري السعودية منذ ثلاثين عاماً ربط انهيارها بالأسباب السياسية والاقتصادية، مؤكداً أن هناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم تجرؤ المعنيين على رفض أي طلب للعائلة المالكة والحكومة السعودية، رغم تأخرهما في تسديد المستحقات. ويشير الموظف إلى أن حجم ربح الشركة من مشاريعها يلامس 3 مليارات يورو. لكن بعد بناء جامعة الأميرة نورا في عام 2011 وتسجيل رقم

حتى التبضع لإطعام ولديها، ولا سيما أن زوجها لم يتقاض أجره منذ نحو 6 أشهر. ولا يعاني العاملون من العوز المالي فحسب، بل يقول رئيسهم الذي يعمل في الشركة منذ 18 عاماً، إن الأهم هو انتهاء عقود عملهم في غضون شهر وعدم تجديد السعودية لإقاماتهم. ويشير إلى أن الشركة تدين له «بين 40 و45 ألف يورو من دون احتساب المخصصات الإضافية».

منذ توقف الشركة السعودية. اللبنانية عن إيفاء رواتب أكثر من 38 ألف عامل لديها بانتظام، بدأت السلطات السعودية تطبق سلسلة من العقوبات عليها؛ أبرزها عدم تجديد تصاريح العمل. بناءً عليه، طلب نائب وزير الداخلية السعودي أحمد السالم من السفير الفرنسي تسوية وضع نحو ستين عاملاً فرنسياً فقدوا إقامات عملهم. واللافت أن الفرنسيين الذين غادروا إلى بلدتهم اشتكوا من عدم

لا تقتصر تداعيات إفلاس شركة «سعودي أوجيه» على اللبنانيين والسعوديين، إذ كشفت مجلة «باري ماتش» الفرنسية أن المحنة طاولت 200 من الرعايا الفرنسيين الذين يقطنون في جدة والرياض والدمام. واليوم تواجه الهيئات القنصلية في الرياض وجدة صعوبة كبيرة في تحديد الأسر المحتاجة، نظراً إلى أن بعضها يفضل البقاء منعزلاً نتيجة الواقع المزري الذي تعيش فيه، وهو ما دفع السفير الفرنسي برتران بوزاسينو إلى الطلب من مديري المدارس في جدة والرياض والخبر، الشهر الماضي، التساهل مع الأسر الفرنسية العاجزة عن دفع الرسوم المدرسية عبر منحها مهلة لغاية نهاية العام الجاري.

وكانت المجلة الفرنسية قد تلقت رسالة من زوجة أحد العاملين في «سعودي أوجيه» منذ أكثر من 20 عاماً، تشكو فيها الضائقة المادية التي لا تخولها

يسلكها التحقيق، وهي: مسار التجسس الإسرائيلي، إدخال المعدات إلى لبنان، طريقة تركيب هذه المعدات، ومسار استجرار الإنترنت غير الشرعي. وأكد أن «الخطوات التي قمنا بها حتى الآن حققت مجموعة مهمة من الإنجازات، أولاً عبر إبقاء القضية حية، وثانياً عبر مواكبة القضاء وحضه على الإسراع من دون تسرع، وثالثاً كشف تفرعات قضية الإنترنت غير الشرعي». وقال فضل الله إننا «أبلغنا الوزير حرب أن الملف أصبح في هيئة التشريع والقضايا في وزارة العدل، ويفترض أن يسلك مساره القانوني». ولفت إلى أنه جرى «رفع السرية عن مداخلة نائبين لما فيهما من معطيات ومعلومات، هما عمار حوري والآن عون، وسنحال المعطيات التي قدمها خلال الجلسة على القضاء المختص لكي يبدأ التحقيق في ما أدلى به بعض الزملاء النواب».